

الأربعاء، ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٠

المدير العام لمنظمة العمل الدولية يدعو إلى إستجابة "متوازنة" من أجل معالجة أزمة الديون وتعزيز انتعاش الوظائف

بيروت (أخبار م ع د) - دعا المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا إلى اعتماد إستراتيجية سياسية "متوازنة" ترمي إلى ضمان الانتعاش الاقتصادي "الغني بالوظائف"، في وجه التهديدات الجديدة الماثلة أمام الإقتصاد العالمي بدءاً بأزمة الديون السيادية وضغط النفقات العامة.

وفي جلسة افتتاح مؤتمر العمل الدولي التاسع والتسعين لمنظمة العمل الدولية، حذر السيد سومافيا من تأثير أزمة الديون الأخيرة وتدبير الحد من العجز، ولا سيما في إطار الإنفاق الإجتماعي، "بشكل مباشر على الوظائف والرواتب"، في زمن يتسم بضعف الانتعاش الإقتصادي وإستمرار إرتفاع مستويات البطالة.

كما دعا السيد سومافيا إلى اعتماد "إستراتيجية متوازنة لتقريب السياسات" على أساس ثلاثة عناصر: ضمان إنتعاش غني بالوظائف، وسلوك منحي النمو القوي والمستدام والمتوازن، ومعالجة الإختلالات البنوية في الإقتصاد العالمي الموجودة قبل إندلاع الأزمة.

كما أضاف السيد سومافيا "نحن بحاجة إلى العمل على الأهداف الثلاثة بطريقة متنسقة على المدى القصير، والمتوسط والأطول، نظراً إلى إرتباطها من دون الحاجة إلى اللجوء إلى الخيارات أو البدائل. ويتمثل خطر ضغط النفقات العامة بشكل متزامن وفوري في عدد كبير من البلدان في تباطؤ الإنتعاش في أوروبا الضعيف أصلاً. وهذا يؤثر بدوره على آفاق النمو بطرق مختلفة في مختلف أرجاء العالم. ولا يمكن إستبعاد حدوث عدوى بهذا الخصوص".

كما أضاف "مما لا شك فيه أن الدين العام والعجز العام في كثير من البلدان مشكلة فعلية وبحاجة إلى الحل، لإرتباطها بالإستقرار الوطني والعالمي. ويكمن السؤال في معرفة سبل الحل والمهلة الزمنية اللازمة لذلك".

توجّه السيد سومافيا في إفتتاح المؤتمر بهذه الكلمة على خلفية تجدد القلق بشأن إستمرار أزمة الوظائف العالمية التي زادت أعداد العاطلين عن العمل في العالم إلى ما يقارب ٢١٠ ملايين شخص، وهي أعلى المستويات المسجلة بحسب التقرير "الانتعاش والنمو بالترافق العمل اللائق"*. كما ذكر السيد سومافيا أن منظمة العمل الدولية لم تلاحظ أي مؤشرات تدل على تراجع معدلات البطالة العالمية هذا العام، رغم بوادر الإنتعاش الإقتصادي.

ومن المتوقع أن يناقش المؤتمر التقدم المحرز على مستوى ميثاق الوظائف العالمي المعتمد السنة الفائتة خلال القمة العالمية التي ضمت رؤساء الدول والحكومات إستجابة للأزمة. وقد وافقت الأسرة الدولية على هذا الميثاق، بما فيها قمة قادة مجموعة العشرين في بيتسبيرغ، وشكل الميثاق أساس التوصيات الصادرة عن وزراء العمل والإستخدام في مجموعة العشرين خلال إجتماعها في واشنطن في شهر نيسان/أبريل.

* تقرير المدير العام - الانتعاش والنمو بالترافق مع العمل اللائق، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الأول (جيم)، الطبعة الأولى ٢٠١٠. (print) ISBN 978-92-2-621916-8، (WEB PDF) ISBN 978-92-2-621917-5.

"تضطلع منظمة العمل الدولية من خلال التمثيل الثلاثي بمسؤولية كاملة عن إحراز التقدم. ونحن نحمل في جعبتنا مكونتين أساسيتين من مكونات العملية: التوازن والحوار".

كما دعا السيد سومافيا مندوبي الحكومات، والعمال وأصحاب العمل من الدول الأعضاء الـ ١٨٣ في منظمة العمل الدولية "إلى إطلاق عملية منسقة، ومنظمة، ومتوازنة، وموثوقة على المدى الطويل من أجل معالجة مشاكل الدين العام والعجز.... تبعاً للأوضاع السائدة في كل بلد من البلدان وفي إطار نموذج دولي متقارب".

كما حذر السيد سومافيا من "الإسراع والإسراف وتأثيرهما على أفاق العمل والإقتصاد الفعلي، ما يصعب عملية تثبيت المالية العامة ويهدد بكساد مزدوج". وعلى ضوء وجود عدد أكبر من الأشخاص العاملين وازدياد مداخيلهم وإنعكاس ذلك زيادة في العائدات الضريبية، وتراجع الإنفاق على البطالة وتضييق العجز، دعا السيد سومافيا إلى "اعتماد إطار موجه إلى الإستخدام من أجل تحقيق النمو القوي، والمستدام والمتوازن".

"كما يستلزم ذلك معالجة مجموعة من الإختلالات البنوية العميقة داخل وبين البلدان التي تعيق التنمية المستدامة على المدى الأطول".

"لا يزال التوتر الإجتماعي يتنامى، في ظل تزايد الغضب والإحباط إزاء ضعف "إنتعاش الوظائف". واليوم، تدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ثقافة الحوار الإجتماعي على أساس إحترام حقوق العمال".

وبالإضافة إلى متابعة الميثاق العالمي لفرص العمل، من المقرر أن يناقش المؤتمر مساهمة سياسات الإستخدام في العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة، كجزء من مقاربة متكاملة للعمل اللائق. ومن المقرر أن يعكف المنديبون على تحديد أولويات العمل المستقبلي لمنظمة العمل الدولية.

كما أضاف السيد سومافيا "في المرحلة الحرجة المقبلة، تحتم الكثير من الخيارات السياسية العامة والخاصة الإختيار بين القيم الإنسانية وقيم السوق، بين مصالح القطاع المالي ومصالح الإقتصاد المنتج، بين شرائح المجتمع التي تتكبد أكلاف الأزمة وسبل حماية الفئات الأكثر هشاشة وتمكينها بشكل أفضل".
